الانفتاح التجاري وفاعلية السياسة النقدية بالتأثير في سعر الصرف في العراق

الاستاذ الدكتور
عبد الحسين جليل الغالبي
جامعة الكوفة- كلية الادارة والاقتصاد

الباحثة
نورة سلمان مرزوك

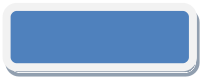

الانفتاح التجاري وفاعلية السياسة النقدية بالتأثير في سعر الصرف في العراق

الاستاذ الدكتور
عبدالحسين جليل الغالبي
جامعة الكوفة- كلية الادارة والاقتصاد

الباحثة
نورة سلمان مرزوك

المقدمة

إن للتجارة الخارجية أثرا كبيرا في اقتصاديات الدول .وقد أكدت أغلب نظريات التجارة الخارجية هذا الأثر ولاسيما بعد تعزيز الحرية التجارية ورفع القيود التي تقف بوجه التجارة الخارجية، فالحرية التجارية تساعد على ربط الدول بعضها ببعض وتساعد على توسيع القدرة التنافسية بين الدول من خلال فتح أسواق جديدة وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من تأثير في الميزان التجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل عام.كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والسياسة النقدية إذ أن للتغييرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تاثيرا مباشرا في عرض النقد ومستواه فزيادة الموجودات النقدية تؤثر في عرض النقد بشكل ايجابي مما يترك اثاره في قيمة العملة المحلية .وفيما يخص العراق فقد تأثر بالأحداث والظروف الدولية نتيجة لتعرضه ومنذ الثمانينات وحتى الان لحروب سببت له الدمار وانحرافا كبيرا في التجارة الخارجية وفي اتجاهات السياسة النقدية وتدهور مؤشراتهما وما خلفه الدمار من تدهور في قيمة العملة المحلية والصرف الاجنبي.

وتبرز أهمية البحث من الدور الذي يمارسه الانفتاح التجاري بالتاثير في فاعلية السياسة النقدية والتاثير في سعر الصرف الاجنبي إذ انه يخضع لاتجاهات هذه السياسة وقد صار للانفتاح أهمية في أغلب دول العالم بالتأثير في استقرار سعر الصرف الأجنبي لاسيما خلال العقود الأخيرة والذي أثر تأثيرا واضحاً على المتغيرات الكلية وخاصة عرض النقد من خلال حركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال.

مشكلة البحث: وتتمثل في التعقيد وعدم الوضوح الذي ينتاب القرارات النقدية التي تستهدف التأثير في سعر الصرف الاجنبي تحت ظل ظروف الانفتاح التجاري والذي يزيد الموقف تشابكا ويضيف متغيرا خارجيا يحكم تلك القرارات.

أهداف البحث: يهدف البحث الى:

١- قياس الانفتاح التجاري للاقتصاد العراقي بعدة مؤشرات.

٢-قياس أثر السياسة النقدية في سعر الصرف الاجنبي بظل الانفتاح من خلال متغيرات عرض النقد وسعر الفائدة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: (تؤثر متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد وسعر الفائدة) في سعر الصرف الاجنبي بوجود متغير الانفتاح التجاري متمثلا بمؤشراته الاربعة (مؤشر الصادرات و مؤشر الاستيرادات ومؤشر الانكشاف التجاري لمجمل التجارة و مؤشر تغطية الصادرات للاستيرادات))

المبحث الأول :الانفتاح التجاري ومؤشراته

ظهر مصطلح الانفتاح الاقتصادي(التجاري) أولا في الأدب المقارن للاقتصاد السياسي في مطلع الثمانينات فضلا عن مصطلح الانفتاح كمفهوم تاريخي اقدم بكثير من المدة المذكورة لاسيما في ميدان الاقتصاد الدولي ويمكن ان يرجع الى القرن الثامن عشر لرواد الكلاسيك (أدم سميث وديفيد ريكاردوا وغيرهم) وأهتم كل من هؤلاء بحرية التجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي[١].

إذ توجه الفكر الاقتصادي الى تهيئة قانون جديد للتجارة الخارجية، والذي يرتكز على المنافسة الدولية والحرية في التبادل التجاري لتحقيق الأمن والسلم العالمي بين الدول وفتح الأسواق الخارجية أمام مبدأ موحد انفتاح يتسم بالحرية، ونشأت منظمة الجات ١٩٤٧ والتي أسهمت بوضع بعض الأطر التنظيمية والقانونية بعدها نشأت منظمة التجارة الدولية في عام ١٩٩٨ لتكمل ما بدأت به الجات من عقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية لتسهيل التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود التجارية.

اولا : مفهوم الانفتاح التجاري

عرف الانفتاح التجاري بأنه تلك السياسة التي من شأنها تشجيع الصادرات والاستيرادات من خلال تخفيض رسوم وتراخيص الاستيراد[٢].

ويمكن تعريف الانفتاح التجاري ايضا بانه ليس بانفتاح السلع وتدفقها من والى الخارج بل انفتاح في الخدمات والتكنولوجيا والخبرات والثقافة ورأس المال والأستثمار الأجنبي والتطور[٣]. او يعرف بانه مجموعة من المعاني التي تبين كثافة التجارة وتعرضها الى الاسواق الدولية اي الصادرات والاستيرادات وتشكل نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي(٤).

وعرف تحرير التجارة بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة وقد يكون ذلك صحيحا في بعض الاحيان الا أن الحقيقة تخفيض التعريفة أو ألغاءها ما هو الا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة والسبب أن مفهوم تحرير التجارة مفهوم أوسع و يشمل أمور عديدة كتخفيض التعريفة والتغلب على العوائق الاخرى التي تأخذ أشكالا عديدة ، والتي ليس فقط التعريفة الجمركية كالتغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود والتي تشمل الجمارك وإجراءاتها ، مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ وبالأخير نجد أن تحرير التجارة مفهوم واسع يشمل نواحي متعددة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي[٥]

وعرف بانه إزالة القيود التي تقف في وجه حركة رؤوس الاموال الأجنبية وفي وجه الاستثمارات المحلية التي توجد بشكل خاص بدافع الربح والتخلي الكلي عن تدخل الدولة والتخلي التدريجي عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية للمنافسة الاجنبية[٦].

أو هو مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تقام بهدف الاعتماد الاكبر على تحرير قنوات التجارة بمجمل أنواعها لرفع كفاءة اداء الاقتصاد القومي[٧].أو هو أنفتاح التجارة الدولية على العالم وربطها البلدان مع بعضها البعض[٨].

ثانيا: مؤشرات الانفتاح التجاري

فيما ياتي نلقي الضوء على أهم مؤشرات الانفتاح للخارج:

١: **مؤشر الصادرات** او نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي : تمثل الصادرات أحد جانبي التجارة الخارجية وبقسمتها على الناتج المحلي الاجمالي تشكل أحد المؤشرات التي تقيس الانفتاح التجارة الخارجية ،إذ أنه كلما كبرت هذه النسبة حسب هذا المؤشر كان للصادرات دورا في دفع معدلات النمو الاقتصادي نحو التزايد والارتفاع. مما يؤدي الى نتائج كبيرة يمكن أن تعود على الاقتصاد الوطني للدولة المعنية . وإذا شكلت هذه النسبة (٢٥%) من الناتج يعد الاقتصاد منفتحا على الخارج ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الأتية :

$$\text{مؤشر الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠\%$$

إذ تمثل نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي الجزء الذي لا يمكن أستعماله محليا، والسبب لكونه فائضا عن حاجة طلب السوق الداخلية أو يمكن أن يكون في شكل مواد أولية

لايمكن تصنيع البعض منها في السوق الداخلية بسبب حاجتها الى التطورات والتكنولوجيا المتقدمة والتي هي في أغلب الأحيان لا تتواجد في الدول النامية وكلما زادت الدولة في التصدير من انتاجها كلما دل ذلك المؤشر على اعتماد الدولة على الخارج وقد تزيد الدولة في نسبة ذلك المؤشر في ظروف خاصة أي عندما تريد الحصول على النقد الاجنبي لاستيراد الخبرات والتكنولوجيا والسلع الاستثمارية لتقوية وإقامة قاعدة انتاجية لكي تستقل الدولة [٩].

٢: مؤشر الاستيرادات او نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي: ويعكس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على الخارج في تغطية الطلب المحلي من السلع وتمثل نسبه ذلك المؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي .وتعد الدولة منفتحة أقتصاديا إذا شكلت النسبة أكثر من (٢٠%) من الناتج المحلي، ويمكن حساب هذا المؤشر وفق المعادلة الأتية:

$$\text{مؤشر نسبة الاستيرادات} = \frac{\text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠\%$$

أن ارتفاع تلك النسبة على وفق ذلك المؤشر في دولة ما لا يعد بالضرورة أن تكون تلك الدولة تعاني من التبعية بل يمكن أن تكون دول مستقلة ولكن نسبتها مرتفعة بالرغم من وجود بعض الدول التي تكون استيراداتها تغطي الاستهلاك فقط دون بناء قاعدة انتاجية تمكنها من الاستقلال، أو يمكن أن تكون تلك الدولة قادرة على الوفاء بقيمة الاستيرادات أتجاه الخارج[١٠]. ويمكن ان يدل الانفتاح التجاري وفق مؤشر الاستيرادات على الرفاه الاقتصادي من خلال العلاقة بين الاستيرادات ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي فزيادة الرفاه تزيد بزيادة الاستيرادات ويصبح البلد قليل الخسائر عند انخفاض انتاجة[١١].

٣ : مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج: ويحسب الانكشاف الاقتصادي للخارج وفقا للمعادلة التالية[١٢].

$$\text{مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج} = \frac{\text{الصادرات + الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠\%$$

ان زيادة هذه النسبة عن (٤٥%) تؤشر على انفتاح الاقتصاد على الخارج . وتبرز أهمية مؤشر التجارة الخارجية في مدى مساهمة الصادرات والاستيرادات في تكوين الناتج المحلي الأجمالي أو يوضح مدى أعتماد النشاط الاقتصادي لدولة ما على الظروف المتوفرة في سوقي الصادرات والاستيرادات لها. وحينئذ كلما ارتفعت تلك النسبة وفق ذلك المؤشر كلما زادت درجة اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس بالعكس والنتيجة أن اعتماد الدول على التجارة الخارجية يجعل اقتصادها معرض للتقلبات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصادات الاجنبية مختلفة ويجعلها في حالة تبعية أي انكشاف للتجارة الخارجية[١٣].

٤-مؤشر تغطية الصادرات للاستيرادات :

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الصادرات من الحصول على مستلزمات الدولة وحاجاتها من الاستيرادات من خلال الصادرات والنتيجة هنا ليس بارتفاع الصادرات وحدها ولابارتفاع الاستيرادات وأنما التنسيق والتناسب بين الصادرات والاستيرادات، وهنا يجب تجنب الوقوع في اختلال هيكل التجارة الخارجية ، الذي يترك عدة أثار سلبية على النمو في التجارة ويمكن حساب هذا المؤشر على وفق المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الاستيرادات}} \times ١٠٠\%$$

ويلاحظ أنه إذا لم تتمكن الدولة من تغطية استيراداتها من خلال الصادرات، فانها تكون ضحية التبعية للخارج، ولكي تكمل حاجاتها من الاستيرادات تلجأ الى طرق التمويل الخارجية وكلما مر الوقت زاد الاقتراض وزادت الديون على الدولة المعنية حتى تقع فريسة ازمة اقتصادية كبيرة[١٤].

المبحث الثاني : الانفتاح التجاري وأثر السياسة النقدية في سعر الصرف

اولا: ادارة سعر الصرف في ظل الانفتاح التجاري: تعد سياسة سعر الصرف من بين اهم السياسات الاقتصادية للتاثير في الميزان التجاري وقد تلجا الدولة الى تخفيض قيمة العملة لمعالجة حالات العجز في ذلك الميزان فتزداد الصادرات وتقل الاستيرادات وفضلا عن ما سبق فأنها تعد عامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ ان

تقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية[١٥].

أي أن هناك علاقة بين التجارة الخارجية وتقلبات سعر الصرف من خلال (التكاليف الثابتة) إذ أن هناك سلع تنتج لكي تصدر هذه السلع تتطلب استثمارات كبيرة من الشركات لتكيف منتجاتها للأسواق الخارجية، وأن هذه التكاليف الثابتة تقوم بالعمل على جعل تلك الشركات أقل أستجابة لتحركات أسعار الصرف قصيرة الأجل، وتنتظر تحولا في سعر الصرف لتعويض تكاليفها الثابتة. إذ تميل بعض البلدان الى تقييم عملتها بأعلى سعر ممكن معتقدة بأن ذلك يحسن ميزانها التجاري، في حين أن ذلك يمكن أن يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع في هذا البلد من وجهة نظر البلدان الاخرى، في المقابل تكون أسعار سلع وخدمات البلدان الأخرى منخفضة من وجهة نظر سكان هذا البلد والنتيجة النهائية هي انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات، وهنا يؤدي الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات لهذا البلد، ومن جانب اخر يؤدي تخفيض قيمة العملة الى هبوط قيمة الصادرات، وتخفيض استيراد البلد المعني في الوقت نفسه، ومن ثم يمكن معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وبعكس هذا الأجراء لتصحيح ميزان المدفوعات الذي يعاني من فائض[١٦]:إذ أن ميزان المدفوعات وسوق الصرف وجهان لعملة واحدة لذا فأنه في حال زيادة الصادرات، على سبيل المثال، يؤدي ذلك في النتيجة الى زيادة الطلب على العملة الوطنية في سوق الصرف في الوقت نفسه[١٧].

ثانيا: تأثير السياسة النقدية في سعر الصرف:

تؤثر السياسة النقدية في سعر صرف الاجنبي امام العملة المحلية من خلال عرض النقد فزيادته تؤدي الى خفض قيمة العملة (أرتفاع سعر صرفها) النقد ولكن هناك بعض من المتعاملين في سوق العملات لا يؤمنون بذلك وبعضهم الاخر يؤيدون ويعتبرون الاثر في زيادة عرض النقد على سعر العملة يشبه اثر زيادة عرض النقد في حالة اثار التضخم(١٨).إذ أنه في حالة أتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي في اقتصاد متقدم الى نمو الاقتصاد بشكل اسرع، في هذه الحالة يرتفع معدل التضخم و تنخفض أسعار الفائدة الحقيقية وبالنتيجة يزداد الطلب على الصرف الأجنبي ومن ثم انخفاض قيمة العملة الوطنية. وبالعكس تماما عندما تتبع الدولة سياسة نقدية تقييدية، فانها تؤدي الى انخفاض معدل التضخم، ومن ثم ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية، وبالنتيجة يزيد من صافي الانفاق الاجنبي، وفي الاخير يحفز على ضخ اموال الاستثمار الى الداخل ويزداد طلب المقيمين على شراء السلع والخدمات والاصول المالية في هذا البلد، فترتفع قيمة عملته. غير

انه في الأجل القصير وعند زيادة عرض النقود نتيجة أسعار الفائدة التي تكون منخفضة لكي تعود الى مستواها العالمي، إذ يرتفع المستوى العالمي للأسعار، فيرغب المقيمون عن شراء منتجات البلد المعني فيزداد الطلب على عملات البلدان الاخرى، وهذا ما يسبب في التالي انخفاض عملة هذا البلد(١٩).. إذن لابد هنا من التفريق بين السياسة النقدية وعلاقتها بسعر الصرف في الامد القصير وفي الامد الطويل لان السياسة النقدية وحدها يمكن أن تحدث الاثر الايجابي في تحريك سعر الصرف في الاتجاه المطلوب على المدى القصير فقط ،حيث توكل مهمة استقرار سعر الصرف هنا على المدى الطويل الى السياسة الاقتصادية في الدرجة الاولى والى السياسة النقدية بالدرجة الثانية(٢٠)

وتركز الاهتمام بهذا الموضوع منذ مطلع عقد السبعينات من القرن العشرين مع ظهور التطورات التي طرأت على أنظمة الصرف، عندما طبقت اسعار الصرف المرنة بعد ان تخلت الولايات المتحدة عن نظام برتن وودز ، إذ انه مع تداخل الأسواق المالية بدأت العلاقات الدولية والتجارية تمارس اثرا فاعلا في السياسات الاقتصادية وفي الأخص في الدول المتقدمة، فقد أخذ صندوق النقد الدولي يمارس دوره من خلال فرضه ضغوطآ على الدول التي تعاني من تقلبات اقتصادية لكي تخفض قيمة عملتها، إذ أن التخفيض في قيمة العملة يؤدي الى زيادة الاحتياطيات الأجنبية، من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات، أي أتباع سياسات متساهلة كتحرير التجارة الخارجية وأيضا تحرير سعر الصرف، وهذه السياسات أدت في النهاية الى التقليل من المشاكل الاقتصادية في بعض البلدان التي تستخدم أسعار الصرف الثابتة، كمشاكل التضخم المستورد. في حين انه عند استخدام أسعار الصرف المرنة يقل تدخل السلطات النقدية(٢١)،ففي اقتصاد مفتوح وفي ظل حرية حركة رؤوس الاموال فأن سعر الصرف العائم يحمي الاقتصاد من الصدمات الحقيقية مثل انخفاض الصادرات أو تغير معدلات التبادل التجاري وفي المقابل فأن سعر الصرف الثابت يوفر حماية من الصدمات الاسمية كتغير الطلب على النقود(٢٢). إذ أنه في ظل نظام سعر الصرف الثابت فأن السلطات النقدية تتدخل عن طريق بيع احتياطيات الصرف الأجنبي لكي تحافظ على القيمة الثابتة للعملة الوطنية، وينتج عن ذلك انخفاض في احتياطي النقد الأجنبي.(٢٣).

المبحث الثالث: قياس اثر متغيرات السياسة النقدية في سعر الصرف

تحت ظل الانفتاح التجاري

اولا : قياس الانفتاح التجاري في العراق

أ- مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي: تبين المدة المدروسة للانفتاح التجاري للصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار ارتفاع نسبة الانفتاح التجاري خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٦ فقد كانت أدنى نسبة للانفتاح في عام ١٩٩٢ وهي (٧٧,٩١%) وأعلى نسبة كانت سنة ١٩٩٠ إذ وصلت الى (٢١٢,٢٢%) ويمكن ان تعزى النسب العالية للسنوات (١٩٩٤،١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٦) الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بسبب العقوبات الاقتصادية فضلا عن كبر مبالغ الصادرات الذي يرجع سببه الى استعمال سعر الصرف الموازي في تحويل بياناتها من الدولار الى الدينار.

أما المدة من ١٩٩٧-٢٠٠٢ فانها بدأت بزيادة ملحوظة في الانفتاح التجاري بسبب تصدير النفط مقابل الغذاء Oil For Food Program على وفق برنامج الامم المتحدة الصادر بموجب قرار مجلس الامن ٩٨٦ في ١٩٩٥ المؤثر في تلك المدة بالزيادة الى أن وصلت الى (٧٤,٧٦%) عام ١٩٩٩ وبعد تلك المدة تراجعت الى أن وصلت في عام ٢٠٠٢ (٤٨,٨٣%) بسبب أوضاع العراق في تلك المدة التي سمحت بزيادة الناتج ، أما المدة من ٢٠٠٣-٢٠١٥ بدأت بانخفاض في نسب الانفتاح إذ وصلت أعلى نسبة خلال تلك المدة عام ٢٠٠٤ (٥٣,٩٥%) وأدنى نسبة كانت في عام ٢٠١٥ (٢٨,٢٥%) وكانت تلك المدة أظهرت انخفاضا في نسب الانفتاح التجاري على الرغم من التخلص من عوائق التجارة الخارجية إذ بلغ متوسط نسبة الانفتاح خلال المدة بمجملها (٦٩,٢٣٥%) . ويمكن ان يعزى السبب الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بسبب الزيادة الكبيرة في انتاج النفط ومحدودية عوائد الصادرات نتيجة الحرب على داعش وتقليص الصادرات بسبب العمليات العسكرية. والجدول (١) يوضح تلك البيانات.

ب- مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية: أن المدة المدروسة للانفتاح حسب الاستيرادات من ١٩٩٠-٢٠١٥ تبين خلالها تزايدا في الانفتاح للمدة الاولى ١٩٩٠-١٩٩٦ وكانت أعلى نسبة للانفتاح هي في سنة ١٩٩٥ إذ وصلت الى (٢١٤,٨٩%) وأدنى نسبة كانت سنة ١٩٩٦ (١٣٩,٧%) ويمكن أن تعزى الارتفاعات في نسبة الانفتاح حسب الاستيرادات بسبب ما حصل خلال تلك المدة من فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وانخفاض الناتج المحلي الاجمال فضلا عن استخدام سعر الصرف الموازيفي تحويل بيانات الاستيرادات من الدولار الى الدينار كما

في حالة الصادرات لان بياناتهما تنشر بالدولار .

أما المدة من ١٩٩٧-٢٠٠٢ فقد حصل انخفاض في نسب الانفتاح التجاري حسب الاستيرادات فبعد ما كانت اعلى نسبة (٥٢,٠٥%) في عام ١٩٩٩ انخفضت سنة ٢٠٠١ الى (٣٠,٢%) وهي أدنى نسبة ويرجع سبب انخفاض نسبة الانفتاح خلال هذه المدة الجزئية الى التحسن في الاستيرادات والتحسن في الناتج كذلك وان التحسن في الناتج كان اكبر من التحسن في الاستيرادات مما انعكس على نسب الانفتاح التجاري.

أما المدة من ٢٠٠٣-٢٠١٥ فانها تميزت بارتفاع ملحوظ في الانفتاح في السنوات الاولى وتحركت نحو الهبوط فسجلت أعلى نسبة خلال تلك المدة كانت سنة ٢٠٠٤ إذ وصلت الى (٦٤,٥٣%) وأدنى نسبة كانت سنة ٢٠٠٧ إذ وصلت الى (٢٢,٧٦%) وبعدها في السنوات التالية انخفض مؤشر الانفتاح بسبب ما مر به العراق من حروب وما عصف اقتصاده من تخريب نجم عن الحرب مع العصابات الارهابية وانخفاض اسعار النفط ، وكان متوسط الانفتاح التجاري طوال المدة المدروسة لهذا المؤشر (٧٠,٨٤٦) والجدول (١) يوضح النسب السابقة للانفتاح التجاري.

ت- مؤشر التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية: تبين التجارة الخارجية انفتاح ملحوظ حسب ذلك المؤشر من سنة ١٩٩٠-٢٠١٥ فبداية المدة كانت النسبة مرتفعة في التجارة الخارجية بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وانخفاض الناتج إذ سجل الانفتاح لسنة ١٩٩٠ نسبة مقدارها (٣٦٥,٦%) وبعدها بدأ الانفتاح يستقر تدريجيا للتجارة وعاود الارتفاع فبلغت نسبته في عام ١٩٩٥ الى (٣٦٠,٧٩%) وكانت أعلى نسبة خلال تلك السنوات ١٩٩٠- ١٩٩٦ هي في عام ١٩٩٠.

أما المدة من ١٩٩٧-٢٠٠٢ فقد عانت نسبة انفتاح التجارة الخارجية من انخفاض وكانت اقل نسبة في عام ٢٠٠٢ إذ بلغت (٨٥,٧٦%) بعد ما كانت عام ١٩٩٨ (١٢٦,٨٢%) .

أما المدة من ٢٠٠٣-٢٠١٥ فان التجارة الخارجية تميزت بانخفاض نسبة الانفتاح بعد عام ٢٠٠٣ إذ وصلت نسبة ألانفتاح التجاري اقل مستوى عام ٢٠١٤ إذ بلغت (٦٤,٣١%) و كانت أعلى نسبة سنة ٢٠٠٤ إذ وصلت الى (١١٨,٤٩%) وبلغ متوسط نسبة الانفتاح التجاري خلال المدة المدروسة لهذا المؤشر (١٤٠,٠٨%) والجدول(١) يبين الانفتاح خلال المدة المدروسة.

ث- مؤشر الانفتاح التجاري حسب تغطية الصادرات للاستيرادات : يبين هذا المؤشر أن الانفتاح التجاري خلال المدة الاولى كان منخفضا ففي سنة ١٩٩٠ بلغ (١٣٨،٣%) إذ تراوحت النسب خلال عامي ١٩٩٢-١٩٩٦ بين أدنى نسبة (٤٩،٥%) في عام ١٩٩٢ وأعلى نسبة كانت (٩٣،٥%) لعام ١٩٩٦ وهذا الانخفاض بسبب زيادة في الاستيرادات أكبر من الزيادة في الصادرات أما المدة من ١٩٩٧-٢٠٠٢ فان الانفتاح وفقا لذلك المؤشر اظهر تحسنا إذ كانت أقل نسبة(١١٥،٠%) لعام ٢٠٠١ وأعلى نسبة كانت (١٧٣،٢%) لعام ١٩٩٧ وسبب الزيادة هو تزايد الصادرات أكثر من الاستيرادات خلال تلك المدة بسبب تصدير النفط مقابل الغذاء. أما المدة من ٢٠٠٣-٢٠١٥ فانها بدأت بالانخفاض الطفيف لتلك النسب إذ وصلت أعلى نسبة خلال تلك المدة (٢٠٢،٤%) في عام ٢٠٠٧ وأدنى نسبة كانت في سنة ٢٠٠٤ وهي (٨٣،٦%) وترجع الزيادة الى توسع الصادرات أكثر من الاستيرادات إذ تخللت هذه المدة تعليمات قانونية تخفف الحواجز عن التجارة الخارجية. وخلال مجمل المدة المدروسة فأن أدنى نسبة للانفتاح التجاري كانت في سنة ١٩٩٢ إذ بلغت(٤٩،٥%) وأعلى نسبة في سنة ٢٠٠٧ إذ كانت (٢٠٢،٤%) ، وكان متوسط قيم المؤشر خلال المدة المدروسة هو (١٢٥,٧٨%) والجدول (١) يبين ذلك.

خلاصة النتائج في تحليل المؤشرات الاربعة :

ان اقرب تلك المؤشرات الى واقع الاقتصاد العراقي وظروف التجارة الخارجية العراقية هو مؤشر الانفتاح التجاري بمقياس تغطية الصادرات للاستيرادات وذلك لان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيس في تلبية واشباع الطلب المحلي على الاستيرادات التي تمول من الصادرات وذلك لان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيس على قطاع النفط ، الى جانب مؤشر التجارة الى الناتج ومؤشري الصادرات الى الناتج والاستيرادات الى الناتج ، وتاتي المؤشرات الثلاث الاخيرة في مرتبة ثانية كونها تعاني من مشكلة تحويل قيمها من الدولار الى الدينار بسعر الصرف الموازي مما شوه بعض قيمها لاسيما في بداية المدة المدروسة، اما مؤشر تغطية الصادرات للاستيرادات فانه لا يعاني من هذه المشكلة وعلى العموم فان كل المؤشرات تدل على الانفتاح الكبير للاقتصاد العراقي على العالم بنسب غير قليلة إذ ان كل نسب المؤشرات تجاوزت النسب المتعارف عليها للانفتاح.

جدول (١) مؤشر الانكشاف التجاري للمدة من ١٩٩٠-٢٠١٥ باستخدام الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

السنة	الانفتاح للصادرات	الانفتاح للاستيرادات	الانفتاح للتجارة الخارجية	الانفتاح حسب التغطية
١٩٩٠	٢١٢,٢٢١	١٥٣,٣٨٤	٣٦٥,٦٠٥	١٣٨,٣٥٩
١٩٩١	٨١,١٩٠	١٤٢,٣٦٤	٢٢٣,٥٥٤	٥٧,٠٣٠
١٩٩٢	٧٧,٩١٩	١٥٧,٢٤٢	٢٣٥,١٦١	٤٩,٥٥٣
١٩٩٩٣	٩٤,٤٩٨	١٨٠,٠١٨	٢٧٤,٥١٥	٥٢,٤٩٤
١٩٩٤	١١١,٩٥٢	١٧٤,٥٢٠	٢٨٦,٤٧٢	٦٤,١٤٩
١٩٩٥	١٤٥,٩٠٠	٢١٤,٨٩٧	٣٦٠,٧٩٧	٦٧,٨٩٣
١٩٩٦	١٢٦,٥٤٧	١٣٤,٧٠٣	٢٦١,٢٥٠	٩٣,٩٤٥
١٩٩٧	٦٢,٢٣١	٣٥,٨٩٢	٩٨,١٢٣	١٧٣,٣٨٤
١٩٩٨	٧٠,٢٦١	٤٧,١٦٦	١١٧,٤٢٧	١٤٨,٩٦٣
١٩٩٩	٧٤,٧٦٨	٥٢,٠٥٥	١٢٦,٨٢٣	١٤٣,٦٣٤
٢٠٠٠	٧٢,٠٣٩	٤٢,٣١٢	١١٤,٣٥١	١٧٠,٢٥٤
٢٠٠١	٦٠,١٠١	٣٠,٢٨٥	٩٠,٣٨٦	١٩٨,٤٤٨
٢٠٠٢	٤٨,٨٣٢	٣٦,٩٣٥	٨٥,٧٦٧	١٣٢,٢١٠
٢٠٠٣	٤٩,٧٥٣	٤٩,٦٥٩	٩٩,٤١٢	١٠٠,١٨٩
٢٠٠٤	٥٣,٩٥٨	٦٤,٥٣٨	١١٨,٤٩٦	٨٣,٦٠٧
٢٠٠٥	٤٧,٣٧٣	٤٧,٠٤٣	٩٤,٤١٦	١٠٠,٧٠١
٢٠٠٦	٤٦,٨٥٢	٣٢,٠٦٣	٧٨,٩١٥	١٤٦,١٢٣
٢٠٠٧	٤٦,٠٧٨	٢٢,٧٦١	٦٨,٨٣٩	٢٠٢,٤٤٤
٢٠٠٨	٤٨,٤١٦	٢٦,٩٦٨	٧٥,٣٨٤	١٧٩,٥٣٠
٢٠٠٩	٣٥,٣١٠	٣٤,٤٢٣	٦٩,٧٣٣	١٠٢,٥٧٦
٢٠١٠	٣٦,٢٤٦	٣٠,٧٥٠	٦٦,٩٩٥	١١٧,٨٧٣
٢٠١١	٤٣,٨٥٠	٢٦,٣٠٧	٧٠,١٥٧	١٦٦,٦٨٦
٢٠١٢	٤٥,٦٩٢	٢٨,٦١٨	٧٤,٣١٠	١٥٩,٦٦٠
٢٠١٣	40.49	26.77	67.26	١٥١,٢٥٤
٢٠١٤	٣٩,٣٧٩	٢٤,٩٣٥	٦٤,٣١٤	١٥٧,٩٢٧
٢٠١٥	٢٨,٢٥٧	٢٥,٣٩٢	٥٣,٦٤٩	١١١,٢٨٠

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والاستيرادات والصادرات للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٥.

ثانيا : بناء وتوصيف النموذج القياسي :

يهدف هذا المطلب الى الوقوف على الاثر الذي تتركه مؤشرات السياسة النقدية والانفتاح التجاري بوصفها متغيرات مستقلة في سعر الصرف الاجنبي بوصفه متغيرا تابعا:

١-**المتغير التابع:** تم استخدام سعر الصرف الموازي في العراق بوصفه المتغير التابع والذي يرمز له بالرمز (ER) والذي يعلن من قبل البنك المركزي العراقي.

٢-**المتغيرات المستقلة:** تم اختيار عدة متغيرات بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع وهي:

أ- **عرض النقد :** تم استخدام عرض النقد بالمعنى الضيق(M1) بوصفه المتغير المستقل والذي يتحدد من قبل السلطة النقدية والذي يمثل المتغير الرئيس الممثل للسياسة النقدية في العراق، وان الزيادة في عرض النقد تؤدي الى رفع سعر الصرف الاجنبي أي ان العلاقة بينهما علاقة طردية في ظل تحرير التجارة.

ب- **سعر الفائدة :** تم استخدام سعر الفائدة متمثلا سعر اعادة الخصم الذي يحدده البنك المركزي والذي يرمز له ب(r) بوصفه متغيرا اخر الى جانب عرض النقد يمثل السياسة النقدية، وتكون العلاقة بينه وبين سعر الصرف الاجنبي علاقة عكسية إذ ان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى تدفق رؤوس الاموال نحو الداخل مما يزيد عرض الصرف الاجنبي ويخفض سعره.

ت- **الانفتاح التجاري:** تم استخدام مؤشرات التجارة الخارجية لكل من الصادرات والاستيرادات لتعبر عن مدى الانفتاح التجاري نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية أي مؤشر الصادرات نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ومؤشر الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ومؤشر التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر تغطية الصادرات الى الاستيرادات ويرمز للانفتاح التجاري بالرمز (P) ولمؤشراته الأربعة بالرموز(P1) مؤشر الاستيرادات نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقي (P2) مؤشر الصادرات نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقي (P3) مؤشر التجارة الخارجية(الصادرات + الاستيرادات) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (P4) مؤشر تغطية الصادرات للاستيرادات ، ان ارتفاع نسبة الانفتاح التجاري تزيد من فاعلية تاثير السياسة النقدية في سعر الصرف وتهيئ البيئة المناسبة لهذا التاثير.

٣-**الاساليب القياسية المستخدمة:** تم استخدام اسلوب تحليل الانحدارالمتعدد (Multiple Regression) بشكل اساسي في البحث

باستخدام البرنامج الاحصائي (Evews7) للوصول الى النتائج بعد التاكد من استقرارية بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة ويتكون النموذج من عدة معادلات وكما ياتي:

أ- الصيغ الرياضية للمعادلات:

$$EX = f(M, r, P_1).....1$$
$$EX = f(M, r, P_2).....2$$
$$EX = f(M, r, P_3).....3$$
$$EX = f(M, r, P_4).....4$$

ب- وبعد وضع المعادلات الاتية في صيغتها القياسية سوف تصبح:

$$EX = a + b_1 M + b_2 r + b_3 P_1 + U_i .....1$$
$$EX = a + b_1 M + b_2 r + b_3 P_2 + U_i .....2$$
$$EX = a + b_1 M + b_2 r + b_3 P_3 + U_i .....3$$
$$EX = a + b_1 M + b_2 r + b_3 P_4 + U_i .....4$$

إذ يمثل (U_i) المتغير العشوائي (Random Variable) والذي يتضمن المتغيرات الاخرى التي تؤثر في المتغير التابع والذي لم تدخل في النموذج([٢٤]).

ثالثا : اختبار استقرارية المتغيرات المدروسة

١- قياس استقرارية سلسلة بيانات سعر الصرف الموازي في العراق لمدة (١٩٩٠- ٢٠١٥) باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) :يوضح الجدول (٢) نتائج اختبار استقرارية سلسلة بيانات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٥) إذ أظهر أختبار (ADF) لسلسلة البيانات عند مستواها (0) I إذ كانت قيمة t المحتسبة المطلقة عند مستويات المعنوية (10%.5%.1%) اقل من قيمة t الجدولية المطلقة مما يشير الى عدم استقرارية السلسلة الزمنية في المستوى بوجود قاطع ، وقاطع واتجاه ، وعند اجراء التحليل للفرق الاول للسلسلة الزمنية فقد أصبحت السلسلة مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (10%.5%.1%) بوجود قاطع ، قاطع واتجاه ، مما يشير الى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة عند الفرق الاول (١)I وخالية من جذر الوحدة .

جدول (٢) اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة بيانات سعر الصرف الموازي في العراق (١٩٩٠- ٢٠١٥)

المتغير		المستوى		الفرق الاول	
سعر الصرف الموازي		اتجاه	قاطع واتجاه	اتجاه	قاطع واتجاه
مستوى المعنوية		-2.435868	-1.812438	-5.221877	-5.670868
	%1	-3.808546	-4.394309	-3.737853	-4.394309
	%5	-3.020686	-3.612199	-2.991878	-3.612199
	%10	-2.650413	-3.243079	-2.635542	-3.243079

المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد على البرنامج الاحصائي Eviews

ثانيا: قياس استقرارية نمو عرض النقد للمدة من ١٩٩٠ – ٢٠١٥ باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع: يوضح الجدول (٣)نتائج اختبار بيانات نمو عرض النقد في العراق إذ كانت قيمة t المحتسبة المطلقة عند مستويات المعنوية (1% , 5% ,10%) اقل من قيمة t الجدولية بوجود قاطع ، قاطع وأتجاه وعند أجراء التحليل يتبين عدم استقرارية البيانات وعند اجراء التحليل بالفرق الاول للسلسلة الزمنية أصبحت السلسلة الزمنية مستقرة عند جميع المستويات (1% , 5% ,10%) بوجود قاطع ، قاطع واتجاه مما يشير الى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة فان السلسلة مستقرة عند الفرق الاول وخالية من جذر الوحدة.

جدول (٣)اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة بيانات عرض النقد في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٥)

المتغير		المستوى		الفرق الاول	
نمو عرض النقد العراقي		اتجاه	قاطع واتجاه	اتجاه	قاطع واتجاه
مستوى المعنوية		-3.727864	-4.467110	-7.599409	-7.430814
	%1	-3.737853	-4.394309	-3.752946	-4.416345
	%5	-2.991878	-3.612199	-2.998064	-3.622033
	%10	-2.635542	-3.243079	-2.638752	-3.248592

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على البرنامج الاحصائي Evews

ثالثا: قياس استقرارية سلسلة بيانات الانفتاح حسب التغطية للصادرات في العراق للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٥) باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع :يوضح الجدول (٤) نتائج اختباراستقرارية بيانات الانفتاح في العراق حسب تغطية الصادرات للاستيرادات للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) إذ اظهر اختبار (ADF) لسلسلة بيانات الانفتاح حسب تغطية الصادرات للاستيرادات إذا كانت قيمة t المحتسبة المطلقة عند مستويات المعنوية(1% , 5% ,10%) اقل من قيمة t الجدولية المطلقة مما يشير الى عدم استقرارية السلسلة الزمنية في المستوى المعنوي بوجود قاطع ، قاطع واتجاه ، وعند اجراء التحليل بالفرق الاول للسلسلة الزمنية فقد اصبحت السلسلة مستقرة عند جميع المستويات المعنوية (1% , 5% ,10%) بوجود قاطع ،قاطع واتجاه مما يشير الى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة بأن السلسلة مستقرة عند الفرق الاول(١) وخالية من جذر الوحدة

جدول (٤)

اختبار ديكي فوللر الموسع لسلسلة بيانات الانفتاح حسب تغطية الصادرات للاستيرادات في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٥)

المتغير		المستوى		الفرق الاول	
الانفتاح حسب التغطية		اتجاه	قاطع واتجاه	اتجاه	قاطع واتجاه
مستوى المعنوية		-2.834633	-3.034033	-4.904597	-4.757653
	%1	-3.737853	-4.394309	-3.737853	-4.394309
	%5	-2.991878	-3.612199	-2.991878	-3.613199
	%10	-2.635542	-3.243079	-2.635542	-3.243079

المصدر من عمل الباحثين بالأستناد على البرنامج الأحصائي Evewes

رابعا :قياس استقرارية الانفتاح التجاري حسب الصادرات الناتج المحلي بالأسعار الجارية قياس استقرارية سلسلة بيانات الانفتاح حسب الصادرات للناتج المحلي بالاسعار الجارية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) يوضح الجدول (٥) نتائج اختبار بيانات الانفتاح لمؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثانية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) واظهر اختبار (ADF) لسلسلة بيانات الانفتاح حسب الصادرات ،بالاستناد الى قيمة t المحتسبة المطلقة عند مستويات المعنوية (1% , 5% ,10%)

أكبر من قيمة t الجدولية المطلقة مما يشير الى استقرارية السلسلة الزمنية في المستوى بوجود قاطع ، قاطع واتجاه أي أن السلسلة مستقرة عند جميع المستويات وخالية من جذر الوحدة

جدول (٥) اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة بيانات الانفتاح حسب الصادرات ، الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثانية في العراق (١٩٩٠-٢٠١٥)

المتغير		المستوى		الفرق الاول	
		اتجاه	قاطع واتجاه	اتجاه	قاطع واتجاه
مستوى المعنوية		-4.437309	-4.930939	-8.066058	-7.900123
	%1	-3.724070	-4.374307	-3.737953	-4.394309
	%5	-2.986225	-3.603202	-2.991878	-3.612199
	%10	-2.632604	-3.238054	-2.635542	-3.243079

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

خامسا – استقرارية سلسلة بيانات الانفتاح حسب الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) يوضح الجدول (٦) نتائج اختبار بيانات الانفتاح حسب الاستيرادات للناتج للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) إذ اظهر اختبار (ADF) لسلسلة بيانات الانفتاح حسب الاستيرادات ان قيمة t المحتسبة المطلقة عند مستويات معنوية (1% , 5% ,10%) كانت أقل من قيمة t الجدولية المطلقة باتجاه وبدون حد ثابت وأتجاه مما يشير الى عدم استقرارية السلسلة الزمنية في المستوى بوجود قاطع، قاطع واتجاه ، وعند اجراء التحليل بالفرق الاول للسلسلة الزمنية فقد أصبحت السلسلة مستقرة عند جميع المستويات المعنوية (1% , 5% ,10%) بوجود قاطع ، قاطع واتجاه ، مما يشير الى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة عند الفرق الاول (١) I خالية من جذر الوحدة.

جدول(٦) أختبار ديكي فوللر الموسع لسلسلة بيانات الانفتاح حسب الاستيرادات العراقية للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة من ١٩٩٠-٢٠١٥

المتغير		المستوى		الفرق الاول	
الاستيرادات		اتجاه	قاطع واتجاه	اتجاه	قاطع واتجاه
مستوى المعنوية		-1.449592	-2.894543	-4.772957	-4.888781
	%1	-3.724070	-4.394309	-3.769597	-4.440739
	%5	-2.986225	-3.612199	-3.004861	-3.632896
	%10	-2.632604	-3.243079	-2.642242	-3.254671

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

سادساً: قياس استقرارية سلسلة بيانات الانفتاح حسب التجارة الخارجية ، للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)

يوضح الجدول(٧) نتائج اختبار بيانات التجارة الخارجية ، للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) إذ أظهر اختبار (ADF) سلسلة بيانات الانفتاح حسب الصادرات، إذ كانت قيمة t المحتسبة المطلقة عند مستويات المعنوية (1% , 5% ,10%) اكبر من قيمةt الجدولية المطلقة مما يشير الى استقرارية السلسلة الزمنية في المستوى بوجود قاطع ، قاطع واتجاه أي أن السلسلة مستقرة عند جميع المستويات وخالية من جذر الوحدة.

جدول (٧) اختبار ديكي فوللر الموسع لسلسلة بيانات الانفتاح للتجارة الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق من ١٩٩٠-٢٠١٥.

المتغير		المستوى		الفرق الاول	
		اتجاه	قاطع واتجاه	اتجاه	قاطع واتجاه
مستوى المعنوية		-3.790803	-4.512086	-7.327388	-7.180408
	%1	-3.724070	-4.374307	-3.737853	-4.394309
	%5	-2.986225	-3.603202	-2.991878	-3.612199
	%10	-2.632604	-3.238054	-2.635542	-3.243079

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

رابعا :تقدير معالم النموذج القياسي وتحليلها : يتم في هذه المرحلة معالجة البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي(Minitab under Windows) لغرض تقدير معلمات النموذج واختبارها ومن أبرز الاختبارات الاحصائية التي يتم اجرائها لغرض التاكد من درجة مقبولية الدوال الاحصائية والاقتصادية وهي اختبار (T Test) واختبار (F- Test) واختبار (Durbin Watson test) للنموذج الذي يتم بناء المعادلات العامة له كما مر بنا علما أن بيانات التجارة الخارجية وسعر الصرف وعرض النقد مستقرة عند الفرق الاول وفيما يأتي تقدير وتحليل تلك النماذج .

١- تقدير دالة سعر الصرف في ظل الانفتاح باستخدام مؤشر الاستيرادات للناتج وتحليل النتائج

$$ER = 61+1.84gm-14.3r+0.00557\ P1$$

t (0.41) (1.93) (−0.92) (1.14)

$R^2 = 28$ $R^2 = 18$ F= 2.87 D.w =2.07

تحليل النتائج:

ان قيمة t المحتسبة تفوق قيمة t الجدولية والبالغة (1.93) للمعلمة b1 أما باقي المعالم (b0,b2,b3) فانها غير معنوية عند مستوى 5% اي ان معلمة نمو عرض النقد b1 معنوية وعليه يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم . أما اختبار F فانه يوضح اجتياز النموذج لهذا الاختبار إذ أن قيمة F المحتسبة والبالغة (2.87) اكبر من قيمة F الجدولية مما يدل على معنوية المعادلة أي يتم رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة، ويبين معامل التحديد (R^2) أن المتغيرات المستقلة قد فسرت ما نسبة (28%) من التقلبات في المتغير التابع وأن (72%) من التقلباتترجع الى عوامل أخرى والتي تدخل ضمن الخط العشوائي ، أما اختبار (D.w) فقد أستطاع النموذج تجاوزه بنجاح إذ بلغت قيمته المحتسبة (2.07) أي أنها تقع ضمن منطقة القبول . وتنص على عدم وجود مشكلة أي رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة .

٢- تقدير دالة سعر الصرف في ظل الانفتاح باستخدام مؤشر الصادرات للناتج وتحليلها

ER = 20 + 2.22gm – 9.8r + 0.000057 P2

(0.13) (2. 41) (−0.63) 0.2

R² = 23 R² = 13 F = 2.2 DW = 2.26

تحليل النتائج :

كانت قيمة (t) المحتسبة تفوق قيمة t الجدولية البالغة (2.41)للمعلمة (b1) مما يدل على معنوية المعلمة أي قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم (Ho) في حين أن باقي المعالم (b0,b2,b3) كانت غير معنوية عند مستوى معنوي (5%) أما اختبار F فقد اتضح من خلال النتائج أن F المحتسبة والبالغة (2.2) تقل عن قيمة F الجدولية مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة ويبين لنا اختبار(R²) الى أن المتغيرين يستطيعان تفسير ما نسبة (23%) من التقلبات في المتغير التابع بينما اسهمت عوامل اخرى لم تدخل في النموذج في التأثير على الصادرات بما نسبته (77%) وهذه العوامل تمثل المتغير العشوائي (u) أما بالنسبة لاختبار (D.w) فقد استطاع النموذج تجاوزه وقد بلغت نسبته المحتسبة (2.26) وعند مقارنتها مع الحد الأعلى والحد الادنى تبين انها تقع ضمن منطقة القبول التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ، ومن ثم قبول الفرضية البديلة (H1) ورفض فرضية العدم (Ho) أي عدم وجود مشكلة .

٣- تقدير دالة سعر الصرف في ظل الانفتاح باستخدام مؤشر التجارة الخارجية (صادرات + الاستيرادات) للناتج وتحليلها :

ER = 23 + 2.25gm −10.2r −0.000189 P3

t 0.15 2.44 −0.66 −0.47

F = 2.28 R² =24 R² =13 D.w =2.23

تحليل النتائج :

أن قيمة t المحتسبة للمعلمة b1 تفوق قيمة t الجدولية وأن باقي المعلمات (b0,b2,b3) كانت غير معنوية عند مستوى معنوي 5% . أما اختبار F فلم يستطيع النموذج اجتياز هذا الاختبار من خلال مقارنة F المحتسبة مع F الجدولية إذ ان F المحتسبة أقل من الجدولية مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة . ويبين لنا اختبار معامل التحديد R^2 أن المتغيرات المستقلة قد فسرت(24%) من التقلبات التي حدثت نسبة وأن (76%) قد حدثت بفعل متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج، أما اختبار (D.w)فقد استطاع النموذج تجاوزه وقد بلغت قيمته (2.23) وبعد مقارنتها مع الحد الأعلى والادنى أتضح أنها تقع ضمن منطقة القبول اي عدم وجود مشكلة ورفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة .

٤- تقدير دالة سعر الصرف في ظل الانفتاح باستخدام مؤشر تغطية الصادرات للاستيرادات و تحليل النتائج .

ER =17+2.22gm −9.3r+0.61P4

t 0.11 2.42 −0.60 0.40

F=2.88 R^2= 24.3 R^2 = 13.5 D.w =2.28

تحليل النتائج:

لقد كانت قيمة t المحتسبة اكبر من قيمة t الجدولية للمعلمة b1 فقط أي قبول الفرضية البديلة ورفض فريضة العدم أما باقي المعالم (b0,b2,b3) تكون غير معنوية عند المستوى 5% ، أما اختبار F فان مقارنة القيمة المحتسبة له مع الجدولية توضح ان المحتسبة اكبر من الجدولية أي يتم قبول الفرضية البديلة H1 ورفض فرضية العدم Ho على مستوى 5% أما اختبار معامل التحديد(R^2) فأن قيمته بلغت (24.3%) وتشير الى ان المتغيرات التي لم تدخل في النموذج تفسر(75.7%) من التقلبات التي تحدث في المتغير، أما بالنسبة لاختبار(D.w) فان النموذج قد اجتاز الاختبار بنجاح لأنه بلغ (2.28) وعند مقارنة النسبة المحتسبة مع الحد الاعلى والحد الادنى فأنها تقع ضمن منطقة القبول أي رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة وعدم وجود مشكلة ارتباط .

تحليل النماذج الاربعة : تبين من خلال النماذج الاربعة المقدرة أن عرض النقد هو المتغير المعنوي الوحيد فيها والذي يعكس أثره على سعر

الصرف في حين أن المتغيرات الاخرى وهي سعر الفائدة والانفتاح التجاري (بالمقاييس الاربعة) غير معنوية ولابد من الاشارة الى أنه على الرغم من عدم معنوية متغير الانفتاح التجاري في النماذج ولكن مجرد دخوله ضمن المتغيرات في النموذج فانه سيوثر في النموذج ضمن التأثيرات التبادلية بين المتغيرات الداخلة وخلاصة ما تقدم فانه في ظل وجود الانفتاح التجاري فانه السياسة النقدية لها تأثير معنوي على تقلبات سعر الصرف أي أن متخذ القرار النقدي يأخذ بنظر الاعتبار العوامل الخارجية عند صناعة القرار الذي يخص سعر الصرف الأجنبي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١- تم استخدام اربعة مؤشرات لقياس الانفتاح التجاري في العراق وهي الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي والاستيرادات اليه ومجموعهما اليه ومؤشر تغطية الصادرات للاستيرادات.

٢- اظهر تحليل الانفتاح التجاري ان الاقتصاد العراقي يتميز بنسب عالية من الانفتاح على مستوى المؤشرات الاربعة التي تم قياسه بها.

٣- أثبتت الدراسة ان جميع المتغيرات المستخدمة مستقرة (عند الفرق الاول) وهذا ما يتوافق مع الشروط القياسية للنظرية الاقتصادية والتي تتطلب الاستقرار قبل الشروع في التحليل القياسي.

٤- تبين من خلال البحث ان مؤشر الاستيرادات الى الناتج هو اقرب المؤشرات الاربع الى واقع الاقتصاد العراقي.

٥- ظهر ان هناك تاثير لعرض النقد بوصفه المتغير الرئيس للسياسة النقدية على سعر الصرف الاجنبي في ظل الانفتاح التجاري السائد في العراق.

٦- اظهرت الدراسة انعدام تاثير سعر الفائدة بوصفة احد المتغيرات الممثلة للسياسة النقدية على سعر الصرف الاجنبي في ظل الانفتاح التجاري.

٧- تبين من الدراسة ان الانفتاح التجاري بمؤشراته الاربع لم يظهر تاثيرا فاعلا على سعر الصرف الاجنبي.ولكن تاثيره يدخل ضمن البيئة الاقتصادية التي يهيئ ارضيتها للسياسة النقدية للتاثير في سعر الصرف.

ثانيا: التوصيات

١- ضرورة التدخل الحكومي المحدود والمقنن في التجارة الخارجية لان ذلك يرفع من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ويحسن من وضع الاقتصاد العراقي.

٢- ترك أسعار الصرف تتحدد في الاسواق مع التدخل المحدود عند ما ترى السلطة النقدية ان هناك حاجة للتدخل وذلك لغرض الغاء الفرق

بين سعر البنك المركزي وسعر السوق فضلا عن الحفاظ على الاحتياطيات الاجنبية.

٣- تشجيع الصادرات وذلك من خلال استخدام ادوات السياسة النقدية الى جانب تشجيع القطاع الحقيقي في الاقتصاد لزيادة الانتاج ولاسيما في ميدان الصناعة وبالذات الصناعات التي تعتمد على النفط وكذلك المنتجات الزراعية.

٤- الحد من الاستيرادات ولاسيما غير الضرورية منها باستخدام ادوات السياسة النقدية الى جانب الاجراءات الكمركية الفاعلة في هذا الميدان دعما للانتاج المحلي الصناعي والزراعي ومحاولة التخفيف من الدعم والحماية تدريجيا مستقبلا كي تتمكن المنتجات المحلية من المنافسة ودخول الاسواق العالمية.

٥- مراعاة الوضع الخارجي وميزان المدفوعات عند تصميم السياسة النقدية واستخدام ادواتها إذ ان هناك تاثيرا لها على القطاع الخارجي في الاقتصاد.

٦- ضرورة الاعتماد على البرامج الاحصائية والنماذج الاقتصادية القياسية في بناء وتحليل السياسات التجارية والنقدية(السياسات الكلية).

المصادر والهوامش

[1] Keman , Hans, Economic Openness , www.britannica.com.

٢ أملال شرف الدين،الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا،دراسة حالة موازين مدفوعات الجزائر ،تونس، المغرب،خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣،مجلة تاريخ العلوم ، جامعة خنشلة، العدد السلبع،مارس ٢٠١٧، ، ص ١٦٤.

٣.د. غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، ط٣، ٢٠٠٦، الاردن، ص ١٨٧.

4 Dr. Chuck Skipton "Trade openness, Investment, and long –Run Economic Grotwth" Aworking paper presented at the 07-08 southern Economics Association (SEA) meetings New or leans, La. November 18-20, 2007,p1.

[٥] أحمد فاروق غنيم ، حول تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية، CIPE ، واشنطن ،٢٠٠٦، ص ٢.

[٦] جلال امين، خبراء: الانفتاح الاقتصادي فاشل ومدمر.2014 https://elbadi.com

٧ عبدالله المصري، الانفتاح الاقتصادي نافذة للنهضة ام مقبرة
للموارد
www.Masraiarabia.com/.../726887..2015

8 Dr.Ansgar Belke, fakuitat wirtschafts.Degree of openness and the choice of Exchange rate regimes- A re-evaluation with valu- Added Based openness measures, volkswirts chafislehre,hohenheim, Abenwirtschaft.2005,p 26.

٩ عبدالله جميل النصيرات، الانفتاح الاقتصادي وتاثيره على التنمية في الاردن، مصدر سابق، ص٢١

١٠ عبدالله جميل النصيرات، الانفتاح الاقتصادي وتاثيره على التنمية في الاردن، مصدر سابق، ص٢٢

11 Giovanni Lombardo and Federrico Ravenna, openness and optimal monetary policy, working paper series no 1279/ 2010.p 26.

١٢ عبدالله جميل النصيرات، الانفتاح الاقتصادي وتأثيره على التنمية في الاردن، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢١.

١٣ باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠١٤،ص ٥٩.

١٤ عبدالله جميل النصيرات، مصدر سابق، ص٢٢

١٥ د. بابا عبد القادر، اجري خيرة، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة العلمية الجزائرية للاقتصاد والمالية، مجلة سداسية محكمة، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، الجزائر، جامعة يحى فارس بالمدية، العدد٢، ٢٠١٤، ص ١٧.

١٦ جون هدسون، مارك هوندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة د.طة عبداللة منصور، دار المريخ، السعودية، ١٩٨٧، ص ٣١٣.

١٧ د. هجير عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، دار اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٠، ص ٢٦٧.

١٨ د. مايح شبيب الشمري،د. حسن كريم حمزة، التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، ص ٣٦١.

١٩ امين صيد، سياسة الصرف كاداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ٢٠١٣، ص ص ٣٢–٣٣.

٢٠ محمد سامر القصار، سعر الصرف وعلاقته الهامة مع السياستين النقدية والاقتصادية، مركز أبحاث فقة المعاملات الاسلامية، موقع متاح على الانترنيت،.www.kanta kji.com

٢١ غالب شاكر بحيت الركابي، السياسة النقدية في ظل توجهات الاصلاح في الاقتصاد العراقي، مصدر سابق، ص ٦١.

٢٢ د. علي توفيق الصادق، د. علي احمد البلبل، د. محمد مصطفى عمران، نظم وسياسات اسعار الصرف، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية لاقامة الندوات، ندوة مقدمة من قبل مايكل بوردوا،٢٠٠٢، كانون الاول، ابو ظبي، برنامج التدريب الاقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي والعربي، ص ١٤.

٢٣ جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب د. محمود حسن حسني، مراجعة د.ونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٨٨.

[24] N.R. Draper & smith, Applicd Regression Analysis "2nd E. d.,University of Wisconsin, New York, Mo hichester, Bris bane, Toronto, Singapore.p.307.

Commercial Openness and the Monetary Policy Effectiveness in Affecting the Foreign Exchange Rate Stability in Iraq

Abdulhussein Jalil Alghaliby

Norah Salman Marzooq

University of Kufa

Abstract

Commercial openness and freedom had occupied a great deal of the researchers and economists attention, at the current time, due to the changes of the political and economic systems in Iraq during the study period, where it had turn into market economy. The monetary policy importance increased among the economic policies during the recent period especially after applying the economic reformative program by many countries especially, the developing countries, where these policies are among the policies of the commercial openness and the international trade and affecting the foreign exchange rates. The study aim is to review the economic openness focusing on the variables of the monetary policies, foreign exchange and openness, considering the commercial openness of the Iraqi economy, measuring the effect of the monetary policy variables on the foreign exchange rates the commercial openness.

The commercial openness increased greatly especially after 2003, it had been measured with four indicators, where the study found that the gross production indicator is the nearest to reality, within the standard sample of measuring the effect of the monetary policy on the foreign exchange rates behavior, so the sample includes independents variables(cash supply, interest rate and the commercial openness) with one dependent variable which is the foreign exchange rate.